

Distr.: General
7 September 2005
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقريراً عن الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن تحت رئاسة فرنسا خلال حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين لمجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميشيل ديكلو
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

تقييم الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن تحت رئاسة فرنسا (حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

اضطلع مجلس الأمن ببرنامج عمل جد مكثف خلال حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وعقد المجلس ٢٧ جلسة رسمية بأشكال مختلفة و ١٦ جلسة من جلسات مشاورات المجلس بكامل هيئته. ويمكن هذا العمل من اتخاذ ٨ قرارات. وأصدر المجلس أيضا ستة بيانات رئاسية وثلاثة بيانات صحفية.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ٣ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٠٣ (٢٠٠٥) الذي مدد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ٢٤ حزيران/يونيه بغية تمديدتها من جديد لمدة سبعة أشهر، وأيد اتفاق بريتوريا وذكر بأن الأطراف التي لم تف بالتزاماتها قد تتعرض لجزاءات وفق للقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وطالب الأطراف أيضا بتنفيذ عملية نزع السلاح بالكامل ودون تأخير. ووضع القرار آلية للرقابة الدولية على العملية الانتخابية، وهي تحديد الممثل السامي. وأذن القرار للأمين العام بالشروع في الأعمال التحضيرية لزيادة قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، تحدث الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، بيير شوري، أمام مجلس الأمن. وكان ذلك أول تدخل له أمام المجلس منذ توليه لمنصبه في أيدجان. وقدم الممثل الخاص صورة واقعية للصعوبات التي تواجهها الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق بريتوريا. وذكر أن العملية الانتخابية وعملية نزع السلاح على السواء وصلتا إلى طريق مسدود. وأن انعدام الثقة بين الطرفين يحول دون إحراز تقدم.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) الذي أكمل القرار ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه. وبموجب هذا القرار زاد المجلس عدد قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ونص على إمكانية نقل القوات بين عمليات حفظ السلام الثلاث المنشورة في غرب أفريقيا (ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار)، وأخيرا استكمل ولاية البعثة في أعقاب اتفاق بريتوريا.

وفي بيان صحفي أدلى به رئيس المجلس في ٧ حزيران/يونيه على إثر المشاورات المعقودة بعد الظهر، أدان رئيس المجلس باسم الأعضاء الخمسة عشر المذابح التي ارتكبت في منطقة ديكوكي في الجزء الغربي من كوت ديفوار.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢ حزيران/يونيه، قدم السيد تولياميني كالومو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، لأعضاء المجلس تقريراً عن نتائج الانتخابات الرئاسية في جمهورية أفريقيا الوسطى وسير عملية الاقتراع. وأعرب عن ارتياح مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأغلبية المراقبين الدوليين لإجراء الانتخابات بطريقة سلسة. وأشار إلى أنه لم يُسجل أي اضطراب أو غش من شأنهما الإخلال بنتيجة الانتخابات. وانتخب الجنرال بوزيزي في الجولة الأولى بأغلبية ٦٠,٦٤ في المائة من الأصوات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قدم السيد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تقريراً عن آخر تطورات الحالة بعد قرار البرلمان الكونغولي تأجيل نهاية الفترة الانتقالية المحددة أصلاً في ٣٠ حزيران/يونيه لمدة ستة أشهر.

ووجه الانتباه بشكل خاص إلى الحالة المتوترة السائدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تواجه قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معارضة عنيفة من جانب الجماعات المسلحة التي ترفض المشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

بوروندي

في ١٦ حزيران/يونيه، أدلى وزير العدل في بوروندي، بيان خلال جلسة علنية للمجلس. وأكد السيد كيغاناهي للمجلس موافقة الحكومة الانتقالية على توصيات الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء لجنة مختلطة لتقصي الحقائق ودائرة خاصة داخل النظام القضائي للبلد للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في بوروندي ومحاكمة المسؤولين الرئيسيين عنها. وذكر أن هذا الإجراء يتوافق مع الأهداف التي حددها اتفاق السلام والمصالحة في بوروندي الموقع في أروشا في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

وعند افتتاح المناقشة أشار رالف زاكليين، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، إلى أصل التوصيات التي تقدمت بها الأمانة العامة وخطوطها العريضة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لهذا التقرير. وأكدوا بالإجماع أن وضع حد للإفلات من العقاب أمر ضروري لكفالة إدامة السلام والمصالحة في بوروندي. وأشاروا أيضا إلى ضرورة الشروع على وجه السرعة في المحادثات بين الأمين العام والسلطات البوروندية فيما يتعلق بتنفيذ هذه التوصيات.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٠٦ (٢٠٠٥) الذي أكد فيه بشكل رسمي تأييده لإنشاء لجنة مختلطة لتقصي الحقائق ودائرة خاصة داخل النظام القضائي لبوروندي وطلب إلى الأمين العام التشاور مع الأطراف البوروندية بشأن كيفية تنفيذ توصياته.

ليبريا

في ١٦ حزيران/يونيه، قدمت رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا تقريرها عن أنشطة اللجنة وعن الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها فريق الخبراء. وقالت إن الحالة الموصوفة غير مرضية. فقد لاحظ الخبراء أن الجزاءات الفردية لم تكن تنفذ. واستؤنفت أعمال قطع الأخشاب غير القانونية دون أن تتمكن السلطات الحكومية من تنظيمها أو كبحها. وكاد ينعهد وجود أي ضوابط لإنتاج الماس.

وأعربت جميع الوفود عن قلقها إزاء استنتاجات فريق الخبراء، وخاصة ما يتعلق منها بتجنيد المقاتلين السابقين لصالح غينيا وكوت ديفوار. وأخيرا، قوبلت بقلق الادعاءات المتعلقة بتأثير شارل تايلور وأعماله بعد ذهابه إلى المنفى في نيجيريا.

وبرز توافق واسع النطاق في الآراء بشأن ضرورة تحديد الجزاءات المفروضة على الماس. أما الجزاءات الأخرى فلا تزال نافذة.

وفي ٢١ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٠٧ (٢٠٠٥) الذي يجدد فرض الجزاءات على الماس لفترة جديدة مدتها ستة أشهر.

السودان

اجتمع مجلس الأمن ثلاث مرات لمناقشة الحالة في السودان.

وخلال المشاورات السرية التي جرت بعد ظهر يوم ٢ حزيران/يونيه، قام الأمين العام بمساعدة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بإبلاغ أعضاء المجلس عن نتائج مؤتمر أديس أبابا بشأن مساهمة المجتمع الدولي في البعثة الأفريقية في السودان. وأعرب وكيل الأمين

العام عن اعتقاده بأن مؤتمر أديس أبابا كان ناجحاً. فقد أعلن عن تقديم تبرعات كبيرة. وأبدى الاتحاد الأفريقي تحليه بالمسؤولية خلال المؤتمر. غير أن مجموع احتياجات المرحلة الثانية لم تلب بعد بشكل كامل. ولذلك، فإنه لا يزال من الضروري تعبئة تمويل إضافي.

وفيما يتعلق بدارفور، ذكر أن حالة المدنيين ما زالت غير مرضية رغم انخفاض حدة الصراع. واتفق جميع المشاركين في المؤتمر على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية من أجل حل الصراع الدائر في دارفور. ومن الواجب أن تولى هذه التسوية الأولوية العليا. وأضاف أنه من المتوقع استئناف اجتماعات أبوجا في ١٠ حزيران/يونيه.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، انكب المجلس على مختلف جوانب الحالة في السودان. وخلال إحاطة إعلامية علنية في ذلك الصباح، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، تقريراً عن حالة الأعمال التحضيرية التي تقوم بها المحكمة وعن اتصالاته الأولية مع الحكومة في الخرطوم. فذكر أن الحكومة أبلغته بإنشاء محكمة سودانية تهدف إلى محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية. وأشار إلى أنه قد أحاط علماً على النحو الواجب بهذه المعلومة وأنه سيتصل مع هذه المؤسسة الجديدة التي يمكن أن يكمل عملها عمل المحكمة. بيد أن ذلك لن يكون له أي تأثير على الولاية التي عهد مجلس الأمن بها إليه.

وبعد ذلك عقد أعضاء المجلس جلسة مغلقة. واتفقت جميع الوفود على ضرورة تعاون حكومة الخرطوم بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لقرار المجلس ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وبعد المناقشة أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة.

غينيا - بيساو

قام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بإبلاغ المجلس عن تنظيم الانتخابات الرئاسية في غينيا - بيساو ونتائجها. وقال إن هذا الاقتراع جرى بطريقة مرضية. ولم يقع أي حادث كبير يخل بحسن سير الانتخابات وبدأ أن المرشحين الذين لم يوفقوا في بلوغ الدور الثاني للاقتراع قبلوا حكم صناديق الاقتراع. وعبر المراقبون الأجانب الحاضرون الذين شهدوا الاقتراع عن ردود فعل مماثلة بشأن العملية الانتخابية في عمومها.

الأمريكتان

هايتي

في ٧ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة سرية للاستماع إلى رئيس وزراء هايتي، جيرار لاتورتو. فعرض رئيس الوزراء الحالة الداخلية في بلده وأكد على أهمية عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي. وقال إن العملية الانتخابية تشكل الهدف الذي يحظى بالأولوية خلال المرحلة الانتقالية الراهنة وإن استمرار دعم المجتمع الدولي سيكون حاسماً لتحقيق ذلك الهدف دون تأخير. وأعرب رئيس الوزراء عن تأييده القوي لتوصيات الأمين العام الرامية إلى تعزيز قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى غاية ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

آسيا

بوغينفيل، بابوا غينيا الجديدة

في ١٥ حزيران/يونيه، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان رئاسي (S/PRST/2005/23) يرحب فيه بتنظيم أول انتخابات عامة في بوغينفيل.

أفغانستان

في ٢٤ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية عامة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد جان أرنو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو كوستا.

وأبلغ الممثل الخاص عن تطورات الحالة في أفغانستان، حيث يتزايد عدد الأحداث الدامية. وقال إن جهود التعمير تزداد صعوبة في المناطق المتأثرة بتزايد العنف. ويرغم انعدام الأمن وكالات الأمم المتحدة على تخفيض مستوى أنشطتها. وعلاوة على ذلك، تزيد التهديدات الموجهة إلى العاملين في الانتخابات والمرشحين أنفسهم من تعقيد الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة.

وأضاف أن العملية الانتخابية متواصلة، رغم ذلك، حسبما هو مقرر. وأشار إلى أن استكمال سجل الناخبين بدأ لتوه وسيواصل إلى غاية ٢١ تموز/يوليه. غير أن تمويل العملية الانتخابية ما زال ناقصاً بمبلغ ٤٤ مليون دولار.

وذكر أنه ينبغي مواصلة "برنامج بناء السلام" الذي يرمي إلى إعادة إدماج أعضاء حركة الطالبان والحزب الإسلامي الذين تخلوا عن العنف لكن مع التحلي بالحكمة. فمن الضروري مد يد المساعدة إلى الراغبين في الخروج من دوامة العنف وفي الوقت نفسه مراعاة شعور السكان الأفغان الذين يحملون ذكريات لم يمض عليها وقت طويل عن المعاناة التي تكبدوها وعمن كانوا وراءها.

وبين المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المكانة التي يحتلها إنتاج المخدرات في الزراعة والاقتصاد الأفغاني. وقال إن الحالة بدأت في الاستقرار بعد تسجيل زيادة حادة في الإنتاج خلال السنتين الأخيرتين. ورغم أن القضاء على هذه الظاهرة سيستغرق حتما وقتا طويلا، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات على وجه السرعة.

وأضاف أنه ينبغي إدخال زراعات مربحة بديلة من أجل تشجيع المزارعين على زرع محاصيل مختلفة. ومن الواجب إنفاذ القوانين القائمة بصرامة لمواجهة تجار المخدرات وأمرء الحرب المتورطين في الاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب المعاقبة بشدة على الفساد والاتجار بالمخدرات عبر الحدود.

واعترفت جميع الوفود بالتحدي الذي يمثله إنتاج المخدرات لمستقبل أفغانستان وضرورة مواصلة بذل جهود مكافحة المخدرات على الأمد الطويل.

الشرق الأوسط

في ١٧ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران بريندرغاست، التقرير الشهري للأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط.

وقال إن الإسرائيليين والفلسطينيين يحاولون تنسيق خطط فك الارتباط عن غزة. وفي إسرائيل، ما زال معارضو فك الارتباط يعبرون عن معارضتهم. وأعرب عن قلقه إزاء مستوى أعمال العنف الذي سجل خلال الأسابيع الماضية.

وفيما يتعلق بلبنان، أشار وكيل الأمين العام إلى أن الانتخابات أجريت في الموعد المحدد. وحث جميع الأطراف المعنية على احترام سيادة لبنان.

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التدهور الذي شهدته الحالة الأمنية في المنطقة في الآونة الأخيرة، لا سيما في غزة. وأعربوا عن أملهم في أن يُتيح اجتماع مؤتمر القمة بين آرييل شارون ومحمود عباس المقرر ليوم ٢١ حزيران/يونيه إحياء التعاون من جديد في المنطقة.

ودعت بعض الوفود المجتمع الدولي إلى المشاركة في عملية فض الارتباط عن غزة، مثلاً بالمساهمة في إنجاح البعثة التي يقودها المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية، جيمس وولفينسون.

وفيما يتعلق بلبنان، أشارت معظم الوفود إلى تأييدها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وباتفاقها على ضرورة احترام الأطراف للخط الأزرق. ورحبت الوفود بالإجماع بتنظيم الانتخابات في ظروف حسنة.

لبنان

في ٧ حزيران/يونيه، أدان مجلس الأمن في بيان رئاسي (S/PRST/2005/22) الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة الصحافي سمير قصير في بيروت. ورحب المجلس أيضاً بتصميم حكومة لبنان على تقديم مرتكبي هذا الاغتيال للمحاكمة.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه، رحب المجلس في بيان رئاسي (S/PRST/2005/26)، بالتنظيم الناجح للانتخابات البرلمانية في لبنان التي أجريت في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١٩ حزيران/يونيه. وأشاد بطابع الإنصاف والمصادقية الذي اتسم به الاقتراع. وفي هذا النص ذاته، أدان المجلس أيضاً اغتيال الزعيم السياسي جورج حاوي، الذي اغتيل في ٢١ حزيران/يونيه في بيروت.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أدان المجلس في بيان صحفي الهجوم الذي شن من الأراضي اللبنانية على إسرائيل وعمليات تبادل إطلاق النار التي أعقبته. ودعا أعضاء المجلس الأمن حكومة لبنان إلى بسط سيطرتها على جنوب لبنان، ودعوا جميع الأطراف إلى احترام الخط الأزرق.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٥ حزيران/يونيه، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عرضاً موجزاً لتقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأوصى التقرير بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر. وذلك لأن العمل الذي تقوم به أساسي ويحظى بدعم الطرفين السوري والإسرائيلي.

وأيدت جميع الوفود تمديد ولاية القوة. وفي ١٧ حزيران/يونيه اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٠٥ (٢٠٠٥) الذي جدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر.

العراق - الكويت/إعادة الممتلكات الكويتية

في ٢٠ حزيران/يونيه، قدم المنسق الرفيع المستوى، السفير فورونتسوف، تقريره نصف السنوي عن إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها النظام العراقي خلال احتلاله للإمارة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

وقال إنه لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بإعادة المحفوظات الكويتية منذ صدور تقريره الأخير. غير أن تقدماً أُحرز فيما يتعلق بقطع الغيار التي تعود ملكيتها إلى شركة الخطوط الكويتية التي وجدت على طائرات للخطوط العراقية رابضة في تونس. وأثنت الوفود التي تحدثت أمام المجلس على المنسق الرفيع المستوى لما بذله من جهود.

العراق

المجلس الدولي للمشورة والمراقبة؛ صندوق تنمية العراق

في ٢٠ حزيران/يونيه، قام المراقب المالي السابق للأمم المتحدة، جان - بيير هالبواكس، بعرض تقرير المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بشأن صندوق تنمية العراق للفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وقال إن تقارير مراجعة الحسابات كشفت عن أن الضوابط داخل الوكالات التي تديرها الولايات المتحدة غير كافية لضمان مراقبة أوجه استخدام الموارد التي توضع في صندوق التنمية. وأشار إلى وقوع انتهاكات لبعض أحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

وذكر أن العمل جارٍ في مراجعة حسابات العقود الأمريكية لصالح صندوق التنمية، التي أوصى بها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ومن المتوقع إحالتها إلى المجلس في آب/أغسطس.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لأعمال المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وأعربوا عن رأي مفاده ضرورة عمل صندوق تنمية العراق بقدر أكبر من الشفافية.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

خلال جلسة علنية عقدت بعد ظهر يوم ١٦ حزيران/يونيه، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانيلو تورك، عرضاً موجزاً لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وقال إن صياغة دستور وطني خلال الأشهر المقبلة تتيح للعراقيين فرصة للعمل بشكل جماعي. ومن شأن هذه العملية أن تيسر إحراز تقدم نحو إحلال سلام دائم. غير أن الحالة الأمنية التي تتسم بعدم الاستقرار إلى أبعد الحدود لا تزال عقبة يمكن أن تقوض عملية الانتقال. وما زال انعدام الأمن يحد من قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على تنفيذ ولايتها ويعرض موظفيها لأخطار جسيمة.

وخلال المشاورات السرية التي تلت الجلسة، أعربت جميع الوفود عن قلقها إزاء مستوى أعمال العنف الذي ازدادت حدتها خلال الأسابيع الأخيرة. وأعربوا عن ضرورة مكافحة الإرهاب بإصرار. وعبرت بعض الوفود عن قلقها إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في العراق.

واتفقت جميع الوفود على أن عملية صياغة الدستور العراقي يجب أن تكون شفافة ومفتوحة في وجه جميع فئات المجتمع العراقي.

أوروبا

قبرص

خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام التقرير نصف السنوي عن أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وأشار الأمين العام المساعد إلى تحسن الحالة الأمنية على أرض الواقع، وإلى رفع القيود المفروضة على تحرك القوة، وانخفاض عدد الحوادث التي اشترك فيها كلا الجانبين. وأثنت جميع الوفود على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لما تقوم به من عمل وأيدت توصية الأمين العام بتمديد ولايتها لفترة إضافية مدتها ستة أشهر تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مع الاحتفاظ بمستوى قوام القوة الحالي ودون تغير مفهوم العمليات.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، اتخذ بالإجماع القرار ١٦٠٤ (٢٠٠٥) الذي يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه، في إحاطة إعلامية علنية قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أبلغ عن نتائج بعثته الأخيرة للمساعي الحميدة في قبرص.

وقال إن هدف هذه البعثة كان يتمثل في تقييم مواقف كل طرف على حدة قبل تقديم توصيات إلى الأمين العام بشأن الدور المحتمل للأمم المتحدة في المستقبل. وأشار إلى أن

كلا الطرفين يرغبان في استئناف المحادثات برعاية الأمين العام. ووفقاً على أن تشكل الخطة التي أوصى بها الأمين العام نقطة الإنطلاق للمحادثات. غير أن الخلاف بين الطرفين حول الجوهر كبير والثقة المتبادلة بينهما هشة. وأضاف أن الأمين العام قد يقرر في ظل تلك الظروف إيفاد ممثل له إلى قبرص بانتظام من أجل مواصلة تقييم مواقف كل من الطرفين. وأجرت الوفود مشاورات سرية بعد الإحاطة الإعلامية.

مسائل أخرى

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

وافق مجلس الأمن على توصية الأمين العام بتأجيل الموعد النهائي لتلقي طلبات ترشيح القضاة المخصصين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد تلا رئيس المجلس الإجابة على توصية الأمين العام خلال الجلسة الرسمية المعقودة في ٧ حزيران/يونيه.

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا المقدمان إلى مجلس الأمن

في ١٣ حزيران/يونيه، نظر المجلس في التقريرين نصف السنويين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وحضر المناقشة رئيسا المحكمتين ومدعيها العامين.

وأكد رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنه لن يكون بالمستطاع إنجاز محاكمات الدرجة الابتدائية إلا خلال عام ٢٠٠٩. ومن أجل التعجيل بوتيرة عمل المحكمة، ستجري معالجة بعض القضايا بصورة مشتركة، بينما تحال قضايا أخرى إلى المحاكم الوطنية، وقد يجري إنشاء قاعة رابعة للمحكمة. وأعربت المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن أسفها لكون رادوفان كاراديتش، وراتكو ملاديتش، وأنتي غوتوفينا مازالوا يتهربون من سلطة المحكمة.

وأعلن رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن المحكمة ستفي بالموعد النهائي المقرر في عام ٢٠٠٥ لإنجاز التحقيقات المتعلقة بأعمال الإبادة الجماعية. وأضاف أن العمل ما زال مستمرا بشأن الادعاءات المنسوبة إلى الجبهة الوطنية الرواندية.

وأشار أعضاء المجلس إلى التزامهم باستراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. ورحبوا جميعاً بتحسين تعاون الدولتين المعنيتين مع المحكمتين.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

في ٢١ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة علنية بمشاركة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جان إغلاند. وأعرب وكيل الأمين العام في بيانه الافتتاحي عن قلقه إزاء حجم أعمال التشريد القسري (لا سيما في أوغندا ودارفور وكولومبيا). ووجه الانتباه أيضا إلى زيادة العنف الجنسي (في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور) وتجنيد الأطفال. وأكد على الدور الذي تؤديه عمليات حفظ السلام في إتاحة الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة وإيصال المساعدة الإنسانية إليها.

ونددت جميع الوفود بالأحداث التي أوردتها وكيل الأمين العام، خاصة عودة أعمال العنف الجنسي إلى الظهور. وأشارت وفود عديدة إلى مسألة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وأكدت على أهمية حماية قوافل الإغاثة.

وتم الاتفاق على بيان رئاسي وتُلي في ختام المناقشة (S/PRST/2005/25).